



بقلم : محمد حامد الصياد
مستشار التأمين الاجتماعي
وكيل أول وزارة التأمينات (الأسبق)
رئيس صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالحكومة (الأسبق)

التأمينات الاجتماعية والوعي التأميني

امتدت مظلة التأمين الاجتماعي تشريعيا لتشمل كل مواطن في مصر ، بشكل مباشر (المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات) ، وبشكل غير مباشر (المستحقين عن المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات) .

ومع امتداد هذه المظلة تشريعيا ، إلا أنها لم تمتد في الواقع العملي بالشكل المأمول ، ويرجع ذلك في الأساس إلى نقص الوعي التأميني لدى المخاطبين بأحكام نظم التأمين الاجتماعي ، والذي يتمثل بصفة أساسية في عدم معرفة المبادئ والمفاهيم والحقائق المتعلقة بهذا النظام الهام لمجموع المواطنين .

وفي هذا الإطار ومن خلال هذه المجلة العريقة ، التي تقوم بدور هام وأساسي علي مدي أكثر من نصف قرن في نشر الوعي التأميني ، نتناول بعض الموضوعات ذات العلاقة بالوعي التأميني التي نأمل الاستفادة منها .

خمس وسبعون : النواحي الفنية والتمويلية في نظم التأمين الاجتماعي – الجزء الثالث

تمثل الجوانب الفنية والتمويلية في نظم التأمين الاجتماعي أهمية كبرى ، من حيث تحقيق التوازن بين إيرادات ومصروفات هذه النظم بما يحقق استقلاليتها .

ولبيان أهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها حتي تكون الصورة واضحة للمهتمين بنظم التأمين الاجتماعي علي مستوياتهم المختلفة ، فقد تناولنا في العدين السابقين من المجلة :

أولا : النواحي الفنية في نظم التأمين الاجتماعي

ثانيا : تمويل التأمينات الاجتماعية

1- قواعد التمويل وأساليبه

2- بعض ظواهر النظم الممولة

ونتناول في هذا العدد بمشيئة الله تعالى :

بأقي بنود ثانيا : تمويل التأمينات الاجتماعية

(تابع) ثانيا : تمويل التأمينات الاجتماعية

3- تقدير النفقات أو الإلتزامات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية :

تختلف طريقة تقدير الإلتزامات المشار إليها تبعا لنوع التأمين :

ففي التأمينات قصيرة الأجل (إصابات العمل والمرض والبطالة) تأمين المرض مثلا تحدد الأعباء علي أساس معدل الحالات المرضية في مجموعة المؤمن عليهم ، ومتوسط عدد أيام العجز عن العمل بسبب المرض ، ومتوسط تكلفة العلاج للفرد وفقا للمستويات المناسبة . ويمكن عن طريق هذه المعدلات والمتوسطات تقدير التكلفة الكلية للعلاج ، وكذا تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المستحقة خلال فترة زمنية ، فإذا نسبت هذه التكلفة لجملة أجور المؤمن عليهم في الفترة المذكورة أمكن الحصول علي النسبة المئوية من الإشتراكات التي يمكن أن تمول النظام مع زيادة هذه النسبة بما يقابل المصروفات الإدارية والإحتياطي اللازم لمواجهة التقلبات غير المتوقعة .

أما في التأمينات طويلة الأجل فيقتضي الأمر لتقدير الإلتزامات عمل حسابات اكتوارية تعتمد علي احتمال وقوع الطوارئ المختلفة المؤمن منها ، وكذا الإحصاءات المتعلقة بمجموعة المؤمن عليهم .

وتتلخص أهم البيانات اللازمة للتقدير فيما يأتي :

- أ- السن والنوع والأجر ومدة الخدمة بالنسبة لكل منتفع .
 - ب- معدلات الوفاة أثناء الخدمة في الأعمار المختلفة .
 - ج- معدلات ترك الخدمة بسبب العجز والإستقالة بالنسبة لكل سن علي حدة .
 - د- سلم تدرج الأجور .
 - هـ- معدلات الوفاة بعد التقاعد .
 - و- نسبة المتزوجين من الذين يتوفون في كل سن أثناء الخدمة وبعد التقاعد ، والتوزيع التكراري المتوسط لمن يستحقون المعاش عنهم .
 - ز- عائد الإستثمار الصافي الذي يمكن الحصول عليه من إستثمار الأموال الإحتياطية .
 - ح- معدلات المصروفات الإدارية .
- ويجب أن يراعي في تحديد الأسس الفنية أنها سوف تطبق علي المستقبل ، لذلك يجب أن يدخل فيها بالإضافة إلي الناحية الإحصائية عنصر التنبؤ .

4- أهم الأسس التي يعتمد عليها الخبراء الإكتواريون في تقدير النفقات :

بالرغم من أن تقدير الإلتزامات هو من المسائل المعقدة التي تدخل في إختصاص خبراء التأمين (الإكتواريين) إلا إنه من المناسب إعطاء صورة مبسطة لأهم الأسس التي يعتمد عليها الخبراء في إجراء هذه الحسابات ، سيما وأنها ترتبط بالنواحي الإقتصادية للنظام .

أ- جداول الحياة :

يعتمد تحديد معاش الشيخوخة بالنسبة لأي عامل بشكل عام علي معرفة تاريخ تقاعده ثم تاريخ وفاته وسنه عند بدء الإشتراك في النظام ،

فلو فرضنا أن عاملا بلغ الخمسين من عمره يرغب في الحصول علي معاش قدره ألف جنيه سنويا عند بلوغه سن الخامسة والستين ، فإذا أمكن معرفة أن عمره سيمتد حتي السبعين فإنه سيتقاضى خمسة آلاف جنيه كمعاش بعد التقاعد ، ويكون من الميسور حينئذ حساب قيمة الإشتراك بقسمة خمسة الاف علي مدة إشتراكه في النظام ، مع الأخذ في الإعتبار عنصر عائد الإستثمار .

علي أن تحديد المعاش وفقا لما تقدم أمر غير منطقي إذ ان التنبؤ بتاريخ الوفاة بالنسبة لشخص معين شئ غير مستطاع فالصدفة لا يحكمها قانون .

وقد تبين نتيجة الدراسات الإحصائية أن تكرار الحوادث التي تبدو لنا مفاجئة كالوفاة والعجز وغير ذلك من الطوارئ يحصل بانتظام محسوس بالنسبة للمجموعات الكبيرة من الأفراد ، ففي حالة الوفاة مثلا نري أنه بالرغم من إستحالة تحديد وقت حدوثها بالنسبة لكل فرد ، فإنه يمكن تحديد عدد المتوفين بالنسبة للمجموعات الكبيرة ، إذ أن كل الحوادث المفاجئة تخضع لقانون الأعداد الكبيرة ، ومن الميسور التكهّن بنسبة هذه

الحوادث التي تطرأ في كل سنة وتكون نتائج هذا التنبؤ أكثر دقة كلما بسطنا الإحصاءات علي أكبر عدد ممكن من الحالات ، حتي لا يكون للأسباب العرضية أثر محسوس في سيرها المعتاد .
وقد أمكن نتيجة لهذه الحقائق إنشاء جداول للحياة يمكن إستعمالها للتنبؤ بإحتمالات الوفاة بالنسبة لمجموعات المؤمن عليهم في نظم التأمينات الإجتماعية .

ب- عائد الإستثمار :

لما كانت الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل الإشتراكات لا ترد إلي المؤمن عليهم أو المستحقين عنهم في شكل معاشات أو تعويضات إلا بعد مرور فترة طويلة ، لذلك كان من البديهي أن يدخل في تحديد الإشتراكات والمزايا عائد الإستثمار علي الإحتياجات المستثمرة ، ونظرا إلي أن معدل عائد الإستثمار يختلف من سنة لأخري تبعا لحالة السوق والسياسة العامة للإستثمار ، لذلك يقع علي عاتق الخبير الاكتواري عبء التنبؤ عن عائد الإستثمار خلال عدد كبير من السنوات ، ولا شك أن هذا التنبؤ سوف لا يعتمد علي أية أسس قوية إذ أن أي إحصاءات عن عائد الإستثمار في الماضي لا تلقي أية أضواء بالنسبة للمستقبل ، فضلا عن ان التكهن بالأحوال الإقتصادية وماستصدره الدولة من قوانين ولوائح لتنظيم شئون الإستثمار أمر لا يخضع لقواعد محددة ، لذلك يلجأ الخبراء إلي جانب الإحتياط في تحديد عائد الإستثمار .

ج- سلم تدرج الأجور:

لما كان تقرير المعاشات يرتبط غالبا بالأجر الأخير أو متوسط الأجور الأخيرة في عدد معين من السنوات في حين أن الإشتراكات تحصل دائما علي أساس الأجور الفعلية خلال مدة الخدمة ، لذلك كان من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار عند الحساب مدي تدرج أجور المنتفعين خلال مدة الخدمة ، ولا شك ان تدرج الأجور خلال مدة الخدمة السابقة للمنتفعين يلقي ضوءا واضحا علي مدي تدرجها في المستقبل .
إلا إنه من المناسب أن يحتاط الخبراء لما يواجهه الأجور من طفرات نتيجة الظروف الإقتصادية .

د- معدلات ترك الخدمة بالإستقالة :

ليس من الميسور الحصول علي معدلات سليمة لحالات الاستقالة إذ أنها لا تخضع لعوامل ثابتة ، ولا يمكن الإعتماد علي الإحصاءات المتعلقة بفترات سابقة من الخدمة ، فضلا عن أن معدل الاستقالة في عمل معين قد يختلف عن المعدل في أعمال أخري ، ونظرا لأن إدخال نظم المعاشات غالبا مايؤدي إلي إستقرار العمالة لما يبعثه من إستقرار في نفوس المنتفعين ، لذلك فإن تقدير معدلات الاستقالة علي أساس المدة السابقة قد يكون مناسبا إلي حد كبير.

هـ- معدلات ترك الخدمة بسبب العجز :

وفي هذه الحالة أيضا يستطيع الخبير الاعتماد علي إحصاءات العجز في فترات الخدمة السابقة ، إلا أنه يجب الإحتياط إلي ملاحظة هامة وهي أن إنشاء نظام للمعاشات يعطي مزايا في حالات العجز سيدفع المنتفعين المرضى الذين تلجئهم الحاجة إلي البقاء في الخدمة إلي تركها .

5- تعديل الأسس الفنية :

أوردنا في الشرح السابق أن الأسس التي يقوم عليها أي نظام للمعاشات يدخل في تقديرها عنصر التنبؤ ، وأنه من المحتمل كثيرا عند إعادة فحص هذه الأسس علي ضوء الخبرة العملية التي يسفر عنها تطبيق النظام أن يتبين للخبراء الحاجة إلي تعديلها حرصا علي النظام من أن يتعرض إلي خسارة كبيرة ، أو أن يكون هناك فائض ليس هناك مايدعو الي الاحتفاظ به ، فضلا عن أن هذه الأسس لا يمكن أن تظل ثابتة لفترات طويلة ، بل هي قابلة للتغيير ، فمعدل الوفيات بالنسبة لأي فئة يتغير بتحسّن الحالة الصحية ، كما يتأثر معدل ريع الاستثمار بالأحوال الإقتصادية ، وهكذا .

لذلك كان من الضروري أن يجري فحص المركز المالي في فترات دورية تتراوح مابين ثلاث وخمس سنوات للتأكد من سلامة الأسس وكفاية الموارد لمواجهة الإلتزامات ، وذلك مع مراعاة الأسس السائدة وقت الفحص ، وفي ضوء ماتسفر عنه خبرة النظام .
وحتى لا تتعرض الأنظمة إلي تقلبات كثيرة في الأسس التي تقوم عليها ، يلجأ الخبراء عند تحديد الإشتراكات والمزايا إلي عمل نسبة كإحتياطي للتقلبات لمقابلة أي عجز قد يطرأ في المستقبل ، فضلا عن أنهم لا يلجأون إلي تعديل الأسس القائمة إلا إذا اضطروا إلي ذلك حرصا علي سلامة النظام .

6- كيفية معالجة حالة العجز أو وجود الفائض في أموال النظام :

إذا تبين عند عمل تقدير المركز المالي للنظام أن هناك عجز وجب علي الخبير دراسة أسبابه ، فإذا كان وجود هذا العجز نتيجة أسباب طارئة لا يحتمل تكرارها فيوصي بالإبقاء علي الأسس الحالية حتي موعد الفحص التالي ، فإذا إستمر وجود العجز ، أو إعتقد الخبير أن أسبابه ترجع إلي إختلاف في الأسس الفنية كإنخفاض عائد الإستثمار ، أو الإرتفاع في مستويات الأجور ، أو إختلاف في معدلات الوفاة ، أو ماشابه ذلك ، وجب عليه إتخاذ الإجراءات التي تكفل وجود التوازن في المركز المالي .
وتنحصر هذه الإجراءات فيما يلي :

- أ- إجراءات خاصة لمواجهة الأسباب الأساسية التي نشأ عنها العجز والتغلب عليها دون التعرض للأسس الفنية .
- ب- إجراءات خاصة بالإقلال من المزايا إلي الحد الذي تكفله موارد النظام .
- ج- إجراءات خاصة بزيادة الإشتراكات والموارد الأخرى بحيث يمكن مقابلة المزايا القائمة فعلا .

ولا شك في أن الإجراءات الموضحة في البند (أ) هي المرغوب فيها متي أدت بمفردها إلي الوصول إلي حل مرضي ، إلا أنه في الكثير من الأحيان وعلي الأخص متي كان العجز مستمرا وناشئا عن عيب في الأسس الفنية مايضطر الخبير إلي إتخاذ واحد من الإجراءات الموضحة في البندين (ب) (ج) أو مزيج من كليهما .
وتتبع إجراءات مماثلة في حالة وجود فائض في أموال النظام ، إلا أن الآثار المترتبة في هذه الحالة ليست علي درجة كبيرة من الخطورة ، ومن الميسور أن يستعمل هذا الفائض في تكوين إحتياطيات خاصة لتدعيم المركز المالي للنظام ، وغالبا لا يلجأ الخبير في مثل هذه الحالات إلي تعديل الأسس إلا بعد فوات فترة طويلة يكون النظام فيها قد إكتسب خبرة تمكنه من الوقوف علي الأسس السليمة الواجبة التطبيق.

7- مقارنة بين طرق تمويل نظم التأمين الإجتماعي :

أ- يمكن تمويل نظم التأمين الإجتماعي بأي من الطرق الاتية :

(1) طريقة التمويل الكامل :

وفيها تحصل الإشتراكات من العامل وصاحب العمل وتستثمر بحيث تكون الإستثمارات متجانسة مع الإلتزامات ، بمعنى أن توفر الإستثمارات السيولة اللازمة لدفع التعويضات ، وفي هذه الطريقة تتراكم إحتياطيات التأمين الإجتماعي حتي تصبح التعويضات والمعاشات السنوية أكبر من الإشتراكات السنوية المحصلة ، فتستخدم هذه الإحتياطيات في التمويل .

(2) طريقة التمويل الجزئي :

وفيها تحصل الإشتراكات متدرجة ، تبدأ الإشتراكات بسيطة ثم تزداد بمرور الوقت حتي تصل إلي الإشتراكات اللازمة للتمويل .

(1) طريقة الموازنة السنوية :

وفيها تدخل الإشتراكات المحصلة ضمن إيرادات الدولة وتدفع المعاشات والتعويضات من النفقات العامة ، وقد يتم الإحتفاظ بإحتياطي بسيط يعتمد عليه عند الحاجة .

ب- مزايا وعيوب كل من طرق التمويل السابق إيضاحها :

الطريقة	المزايا	العيوب
التمويل الكامل	1- تقوم علي فكرة الإدخار ، وهو أحد الأهداف الهامة التي تشجعها الحكومات علي مستوي الفرد والأسرة والحكومة ذاتها . ولذا تلجأ إليها نظم التأمين الإجتماعي في الدول النامية لتمويل خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها . 2- لا تعرض نظام التأمين الإجتماعي إلي أي مضاعفات أو إختلالات تؤثر عليه بالسلب . 3- تستخدم الدراسات الإكتوارية في تحديد المركز المالي للنظام في أي وقت ، وكذا حساب التكلفة لأي تعديل يطلب علي المزايا أو الإشتراكات . 4- تستثمر إحتياطيات التأمين الإجتماعي في المشروعات الكبيرة في مجال التنمية .	1- قد يكون من الصعب بالنسبة للدول النامية إيجاد مجالات إستثمارية للإحتياطيات المتراكمة.
التمويل الجزئي	1- يمكن إستثمار الإحتياطيات البسيطة في بداية النظام بدون صعوبة . 2- تجعل عبء الإشتراكات متدرجا علي العامل وصاحب العمل .	1- تصل الإشتراكات المتدرجة في النهاية إلي حد أكبر من نظيرتها في نظام التمويل الكامل لتعويض النقص في الدخل من الإستثمار في بداية النظام . 2- قد تؤدي إلي قيام الدولة بفرض ضرائب لتمويل النظام عند نضوجه .
الموازنة	1- لا توجد مشكلة الإستثمار .	1- قد تؤدي بالدولة إلي

السنوات	2- محدودة مجال إستخدام الدراسات الإكتوارية . 3- لا تستطيع تطبيقه إلا الدول الغنية .
---------	--

ج- التجارب الدولية :

يضاف إلى ماسبق الحقائق الآتية :

- (1) قام مكتب العمل الدولي بإنشاء نظم للتأمين الإجتماعي يتم تمويلها بأسلوب التمويل الجزئي في عدد كبير من الدول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية (أكثر من ثلاثين دولة) ، وتعرضت هذه المشروعات إلى درجة أن بعض الدول الأفريقية (في السبعينات) إتخذت قرارا بإيقاف العمل بنظم المعاشات .
- (2) قامت بعض الدول المتقدمة مثل إنجلترا وألمانيا وفرنسا بتحويل أسلوب التمويل من أسلوب التمويل الكامل إلى أسلوب الموازنة السنوية ، وتعرض هذه الدول إلى مشاكل تمويلية بعد هذا التحويل ، وذلك للأسباب الآتية :
يمكن أن تبلغ مساهمة الدخل من الإستثمار في التمويل إلى ثلاثة أرباع الإلتزامات ، بينما تساهم الإشتراكات بالربع فقط ،
(أ) يلعب عائد الإستثمار في نظام التمويل الكامل دورا ذو أهمية بالغة في التوازن المالي للنظام ، إذ يمكن أن تبلغ مساهمة الدخل من الإستثمار في التمويل إلى ثلاثة أرباع الإلتزامات ، بينما تساهم الإشتراكات بالربع فقط ، وذلك لأن إستثمارات التأمين هي إستثمارات طويلة الأجل .
(ب) لا يوجد ريع للإستثمار في أسلوب الموازنة السنوية ، وبذلك يكون علي النظام تدبير أربعة أضعاف الإشتراكات حتي يعوض ريع الإستثمار.
مما سبق يتضح أن أفضل الإختيارات بالنسبة لأسلوب تمويل نظم التأمين الإجتماعي هو أسلوب التمويل الكامل .

نستكمل هذا الموضوع في العدد القادم ان شاء الله،،،